

## القمة العربية تختتم أعمالها بقرارات هامة

# قمة تشاورية وأخرى اقتصادية لتعزيز العمل العربي والتعاون المشترك

### الرياض - واس

صدر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية التاسعة عشرة التي اختتمت أعمالها في الرياض أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود القرارات التالية..

"تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد استماعه إلى خطاب فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان ورئيس الدورة العادية للجامعة على مستوى القمة.

وبعد إطلاعه على تقرير فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان المقدم إلى أصحاب الخلاف والخمالة والسوم ملوك رؤساء وأعضاء الدول العربية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة السودان د:ع/١٨/مارس/أذار ٢٠٠٦م.

وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

وعلى مذكرة الأمانة العامة.

وعلا بما جاء في النظام الأساسي للهيئة، بقر..

توجيه المشكر لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان ورئيس الدورة ١٨ للجامعة على مستوى القمة وإلى الدول أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الخرطوم ٢٠٠٦م.

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك وعلى ملحق تقرير الأمين العام الخاص بمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي وعلى مذكرة الأمانة العامة، بقر..

١- الإضافة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك خلال الفترة ما بين القمتين.

٢- أخذ العلم بما ورد في تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي وتوجيه المشكر للأمين العام والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

٣- التعميم العربية التشاورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة واستناداً إلى قرار قمة الخرطوم رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٧ بشأن الدعوة إلى عقد قمة عربية تشاورية للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية وبعد اطلاعه على اللانة ٣ من ألية انعقاد الدوري للجنة وعلى قرار مجلس الجامعة الواردي رقم ١١١٧ د:ع/١١١/١٩/٢٠٠٧ وعلى أوراق العمل للجنة في هذا الشأن من جمهورية مصر العربية ومن الأمانة العامة للجامعة وعلى تقرير الاجتماع الواردي التحضيري لقمة الرياض في هذا الشأن.

بقر..

١- تأييد عقد قمة عربية تشاورية لعائلة قضية عربية هامة أو عاجلة تستدعي التشاور لاتخاذ مواقف متجانسة أو مشتركة إزاءها.

٢- يتولى مجلس وزراء الخارجية العرب والأمين العام للجامعة التحضير لانعقاد القمة التشاورية.

٣- يحق لأي دولة عضو بالجامعة والأمين العام للجامعة الدعوة إلى عقد القمة التشاورية وتعقد القمة بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

٤- أن يقتصر النقاش في القمة التشاورية على الموضوع الذي دعيت القمة من أجله وتكون جلساته مغلقة ولا تلقى فيها بيانات عامة.

٥- لا يجوز عقد قمة تشاورية في أي وقت دون الالتزام بعقد القمة الدورية في شهر مارس/أذار من كل عام.

٦- الدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

٧- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، بعد إطلاعه على المذكرة المقدمة من دولة الكويت

وجمهورية مصر العربية.

ومواصله لما أقرته القمم العربية بشأن تطوير وتفجير منظومة العمل العربي المشترك وضروبات الإصلاح والتحديث في الدول العربية مع تقدير كافة الجهود التي قامت بها الجامعة بأجندتها المختلفة

ومخاطبتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح.

وأخذاً في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل.

بقر

١- عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بهدف بلورة برامج واليات عملية لتعزيز وتفجير الاستراتيجيات التنموية الشاملة والنفق عليها.

٢- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة

بشر  
1- التأكيد على أن قضايا الأمن القومي العربي تستدعي للعلاج من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار مصادر وأشكال التهديد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية سواء ما يرد منها من الخارج أو من داخل البلدان العربية.  
2- تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء التخصصيين لدراسة وتحديد طبيعة الأخطار والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه الأمة العربية وإعداد مقترحات للتنسيق بين مختلف الآليات القائمة في إطار جامعة الدول العربية المتعلقة بالأمن القومي العربي ووسائل تطوير وتعجيل المعاهدات وتفعيل الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة وإعداد مقترحات عملية لتطوير أشكال التعاون والتكامل بين الدول العربية في الميدان ذات الصلة بالأمن القومي والاعتماد على شبكة المراكز العربية المتخصصة في البحوث والدراسات الاستراتيجية.  
3- عرض نتائج عمل المجموعة على اجتماع خاص لجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه تمهيداً لعرضها على الدورة العادية/ 118/،  
4- دعوة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي لجلس السلم والأمن العربي إلى الإسراع في التصديق عليه.  
5- دعوة الأمن العام إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار والتنسيق بين عمل هؤلاء الخبراء والأنشطة الأخرى الجاري اتخاذها بغرض قرارات القمة التاسعة عشرة وتتميم تقرير بشأن نتائج الدراسة وتوصياتها إلى اللجنة القادمة.  
القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته  
تفعيل مبادرة السلام العربية

العاملة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجلس الوزاري المتخصصة وأخذ الخرف التجارية العربية ومؤسستات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر التالية.  
- كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.  
- برماعة لدى الرمي الذي تستغرفه البرامج والمشروعات قبل أن نؤتي ثمارها.  
- ج- التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.  
- الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.  
- هدف إعطاء أولوية لمشروعات الشبة المحتبة كشبكات الطرق والطيران والريبط الكهربائي والاتصالات.  
- وصياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها المؤسسية.  
3- دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا إلى الدورة العادية القادمة لجلس الجامعة على المستوى الوزاري بخصوص المراحل التي تم إنجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول أعمالها وأهدافها والأنشطة التحضيرية الأخرى.  
الأمن القومي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد اطلاعه  
على تقرير الأمن العام عن العمل العربي المشترك، وعلى قراره رقم (33) د.ج. 1/14 بتاريخ 19/11/2006 بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن العربي ونظامه الأساسي، وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام المواد 1 و 2 و 3 من ميثاق جامعة الدول العربية و المادة 1/ من الملحق الخاص بدوية انعقاد القمة وكذلك المادة 1/ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة وأحكام وثيقة العهد والوفاء والتضامن بين قادة الدول العربية ووثيقة التطوير والتجديد الصادرين عن قمة تونس/ 1994/ والواد/ 1 و 2 و 3 من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والواد/ 1 و 2 و 3 من النظام الأساسي لجلس السلم والأمن العربي.

وإذ يؤكد مجدداً على أهمية الحفاظ على أمن الدول الأعضاء واستقلالها وسلامتها الإقليمية واستناب الأمن والاستقرار في المنطقة وتوطيد أواصر العلاقات بين الدول الأعضاء وتسوية ما قد ينشأ من خلافات بينها بالطرق السلمية.

وإذ يدرك خطورة وتعدد مصادر التهديد التي تواجه العالم العربي والتي لم تعد تقتصر على التهديدات الموجهة لأمن وسلامة واستقلال الدول العربية وسيادتها ووحدة ترابها الوطني.  
وإذ يرحب بتكرتي الملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بشأن الأمن القومي العربي وما دار بشأنهما من مناقشات.

هذا التقييم.  
القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته  
تتم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، وبعد إطلاقه.  
على مذكرة الأمانة العامة.  
وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك وإذ يأخذ علماً بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمة العربية التي أكدت أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقاً لمبادرة السلام العربية.  
وفي ضوء مناقشات الاجتماع الوزاري التحضيري لقعة الرياض في هذا الشأن.

١- التأكيد على الدعم الكامل لانفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين والأعراب عن فائق التقدير للجهود التي بذلتها الدول العربية الشريفة وكذلك جهود الجامعة العربية ومطامعة القوى الإسلامي والتي أسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق والذي نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية والسعي لتسوية جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته حكومة الوحدة الوطنية حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وخلق مصالحة وأهدافه الوطنية.  
٢- دعم السدول العربية لتسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.  
٣- دعوة الدول والمطامعة الدولية الى رفع هذا الحصار فوراً وتوقيع الدعم لحكومة الوحدة الفلسطينية والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز وقام الدول الأعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.  
٤- إبانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، وبعد إطلاقه.  
وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك. وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

١- وأذ يستذكر قرار قمة بيروت رقم ١٢١ بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٤م الذي أطلق مبادرة السلام العربية. وأذ يؤكد مجدداً على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن جزئتها وإن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ والأراضي التي لا زالت محتلة في الجنوب اللبناني والفوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لتسوية الأزمات الفلسطينية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤/١ لسنة ١٩٤٨ ورفض كافة أشكال التطبيع والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريفية.

٢- ويعد أن استعراض الجهود العربية والدولية المبذولة لإجراء عملية السلام.

٣- التأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما اقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠١/١٠ بكافة عناصرها والسندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريفية.

٤- التأكيد مرة أخرى على دعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية وابتداء الفرضة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المشافهة والجدية على كافة المستويات.

٥- تكليف اللجنة الثابتة العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المبادئ المتفق عليها والمتملة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

٦- تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وإقرار الخطويات القادمة للتحرك في ضوء

٢-التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ اجراءات احادية الجانب وخلق واقع جديدة على الارض.

٣-الضغط على اسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين زاد عددهم عن عشرة الاف اسير يقعون في سجون الاحتلال بما فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضائه وكذلك الوزراء المحتجزين ومطالبتهم بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٥-مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للسعي نحو الافراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الاسيرات والأطفال في السجون الاسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ في اكتوبر/تشرين ايل ٢٠٠٠ وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ١٢٨٦ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الامم المتحدة دورة ٤٨ في مارس/اذار ٢٠٠٤.

٦-مطالبة مجلس الامن الدولي بحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين ضمانته من اجهزة العدوان المتواصل والضغط على اسرائيل للتوقف الكامل والتفوري عن اعدائها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وصورة ارام اسرائيل/القوة الغازية بالاحتلال/ بالحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك بالقوانين القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن حد الضم المصطنع.

٧-تكليف الامانة العامة جامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش للكثير للاجئين الفلسطينيين في العراق.

٨- التأكيد على استمرار تكليف رئاسة المجلس والدولة العضو العربي في مجلس الامن والامين العام

وحمل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال مسؤولية تعويض الفلسطينيين عن كل هذه الخسائر والضغط عليها للإفراج عن المعتقلين الضريبة العادلة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٥-معية المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدهته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني باحترام خياره الديمقراطي والتأكيد على مسؤولية هذا الأطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلي الاحتياجات التنموية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي.

تطورات القضية الفلسطينية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.

بعد إطلاقه

على مذكرة الامانة العامة.

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك. وإذ يستذكر قرارات القمة العربية وخاصة قمة بيروت/٢٠٠١ وقمة شرم الشيخ /٢٠٠٢ وقمة تونس/٢٠٠٤ وقمة الجزائر/٢٠٠٥ وقمة السودان/٢٠٠٦.

وإذ ينبه إلى خطورة استمرار اسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وخطي قرارات الشرعية الدولية واتخاذ اجراءات احادية الجانب.

وإذ يؤكد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كسبيل وحيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني.

بشر

١-إعادة التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن جزئتها وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧/والاراضي التي لا زالت محتلة في الجولان اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ورفض كافة اشكال التطوين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٢-إدانة أعمال الحفریات الاسرائيلية أسفل وصحيط المسجد الأقصى التي تهدف بالتهارة وبعوة المنظمات والمؤسسات الدولية العنصرية والاسيما منظمة اليونسكو إلى ختم مسؤوليةاتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية والتأكيد على عروبة القدس ورفض جميع الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمتها.

الجامعة عن السنوي الوزاري.  
القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ومستجداته  
نعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني  
إن مجلس الجامعة على الفم.  
بعد إطلاع.  
على مذكرة الأمانة العامة.  
وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.  
وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمة العربية في بيروت/٢٠٠٦/ وشرح الشيخ/٢٠٠٦/وتونس/٢٠٠٦/ والجزائر/٢٠٠٦/ والخروج/٢٠٠٦/.

يقرر  
١- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهمتها كلها أو جزئياً في دعم موارد صندوق الأقصى وانتفاضة القدس وفق مقررات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وقرار قمة بيروت-ب/ع/١٤/ عام 2002م وتعبئة الدول التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم سرعة الوفاء بهذه الالتزامات والعودة إلى تنفيذ دعم إضافي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.  
٢- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالقرارات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكد على أهمية الالتزام بتنفيذ قرارات القمة العربية بشأن استمرار الدعم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتكليف الأمانة العامة بالاستمرار في إصدار التقارير التي توضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمها على الدول الأعضاء.  
٣- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق ما أقرته القمة العربية السابقة ولدة سنة تبدأ من ٢٠٠٧/٤/١.  
٤- توجيه الشكر والتقدير إلى الدول الصديقة والتي شكل دعمها خلال الفترة السابقة عوناً بالغ الأهمية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على أهمية استمرار هذا الدعم وزيادته.

الجامعة الدول العربية وأعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بإجراء المشاورات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ومستجداته.  
برنامج عربي لاستكمال ودعم المؤسسات الفلسطينية المتخصصة وتأهيل الكوادر الفنية الفلسطينية تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية وتسيير شؤونها للدين.  
إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.  
دعماً لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الفاعلة وتعزيزاً لقراراتها واستعداداتها للقيام بمسؤولياتها في إدارة الحياة الدنية حالياً ومستقبلاً في مرحلة ما بعد الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وبعد إطلاع على خطاب فخامة الرئيس محمود عباس وبيان حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية عقب تشكيلها والإعلان عنها يوم ١٦ مارس/أذار ٢٠٠٧م وانضمامه هذا البرنامج من مشروعات وأهتامات جادة نحو معالجة قضايا التنمية للأقتصاد والمجتمع الفلسطيني واستكمال الهياكل التنظيمية والإدارية اللازمة لتصرف الأمور الحيوية الختلف فئات الشعب الفلسطيني وبعد إطلاع على مذكره جمهورية مصر العربية في هذا الشأن.

يقرر  
١- الترحيب بالإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في ١٦/٣/٢٠٠٧ واعتبار ذلك خطوة سياسية هامة نحو استئناف عملية السلام وصولاً نحو الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

٢- دعوة الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات العربية المتخصصة بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لإجراء دراسات شاملة بهدف صياغة برامج مناسبة لاستكمال ودعم الهياكل التنظيمية والإدارية والقطاعات المؤسسة والغنية اللازمة لتسيير الشؤون الدنية في المجتمع الفلسطيني ورفع مستوى الخدمات العامة وزيادة قدرة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وذلك بما يتواءم مع أولويات بناء الدولة الفلسطينية في مجالات الإنتاج والخدمات من خلال برامج ومشروعات للتعاون العربي الفلسطيني تشارك فيها أجهزة التعاون الدولي ومؤسسات التدريب وصناديق تمويل التنمية العربية مع الأهتمام بتلبية الاحتياجات الفلسطينية في المجالات ذات الأولوية والأثر المباشر في حياة المواطن الفلسطيني.  
٣- عرض نتائج هذه الدراسات من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدورة العادية المقبلة لمجلس